المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/07/2015

تنظيم خمس دورات تكوينية لفائدة ملاحظي الانتخابات المبرمجة برسم سنة 2015

تنظم اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يترأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خمس دورات تكوينية، لفائدة الملاحظين الوطنيين المقترحين من لدن الهيئات المعتمدة للملاحظة بموجب القانون رقم 30.11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، وذلك من 22 يوليوز الجاري إلى 4 غشت المقبل بمدينة تمارة.

وفي هذا الصدد، أوضح بلاغ للمجلس أن هذه الدورات التكوينية، المنظمة في إطار التحضير لعملية ملاحظة الانتخابات برسم سنة 2015 والتي تمتد كل واحدة منها على مدى يومين، تهدف إلى تعزيز قدرات المشاركين في مجال الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، كما ترمي بشكل خاص إلى تمكينهم من اكتساب المعارف القانونية والمهارات المنهجية الضرورية (المعايير الدولية، الإطار الوطني الدستوري والتشريعي، أخلاقيات ملاحظة الانتخابات) وكذا مناهج وتقنيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

كما تسعى هذه الدورات التكوينية، التي سيستفيد منها نحو 1250 ملاحظا، إلى تقوية قدرات المشاركين في مجال إعداد التقارير وتكييف الأحداث والوقائع الملاحظة (الإطار القانوني المنظم لمختلف مراحل المسلسل الانتخابي حسب كل عملية انتخابية، مدخل للمنازعات الانتخابية).

وستنظم الدورة التكوينية الأولى يومي 22 و23 يوليوز 2015 بمدينة تمارة. وستجري أطوارها على شكل جلسات عامة وورشات ستهم العديد من المحاور منها الإطار القانوني لانتخابات أعضاء مجال الجهات والجماعات، مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجلس المستشارين.

كما ستشهد هذه الدورة تنظيم ورشات تفاعلية، حلقات تقمص الأدوار، تمارين المحاكاة وتمارين تطبيقية أخرى تهم ملاحظة العمليات الانتخابية، بالإضافة إلى عروض حول الإطار الدستوري والقانوني للملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، وميثاق ملاحظة الانتخابات، ومناهج ملاحظة الانتخابات، وملاحظة الانتخابات وبعد النوع.

وجرت الجلسة الافتتاحية للدورة التكوينية الأولى أمس الأربعاء بمدينة تمارة، بحضور ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات.

7581/2

التجديد

تنظيم خمس دورات تكوينية لاعتماد ملاحظي الانتخابات

369412

تنظم اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يترأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خمس دورات تكوينية، لفائدة الملاحظين الوطنيين المقترحين من لدن الهيئات المعتمدة للملاحظة بموجب القانون المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، وذلك من 22 يوليوز الجاري إلى 4 غشت المقبل بتمارة.

وحسب وكالة المغرب العربي للأنباء، أوضح بلاغ للمجلس أن هذه الدورات التكوينية، المنظمة في إطار التحضير لعملية ملاحظة الانتخابات برسم سنة 2015 والتي تمتد كل واحدة منها على مدى يومين، تهدف إلى تعزيز قدرات المشاركين في مجال الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، كما ترمي بشكل خاص إلى تمكينهم من اكتساب المعارف القانونية والمهارات المنهجية الضرورية (المعايير الدولية، الإطار الوطني الدستوري والتشريعي، أخلاقيات ملاحظة الانتخابات) وكذا مناهج وتقنيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات. كما تسعى هذه الدورات التكوينية، التي سيستفيد منها نحو 1250 ملاحظا، إلى تقوية قدرات المشاركين في مجال إعداد التقارير وتكييف الأحداث والوقائع الملاحظة (الإطار القانوني المنظم لمختلف مراحل المسلسل الانتخابي حسب كل عملية انتخابية، مدخل للمنازعات الانتخابية).

النسيج المدني للدفاع عن استقلال القضاء يعرض مذكرته

26/11/15

◆ الأحداث المغربية، الرباط

نظم النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية، أخيرا، ندوة صحافية صادفت مناقشة «مشروعي القانونين التنظيميين المجلس الأعلى السلطة القضائية، والنظام الأساسي للقضاة»أمام البرلمان. وقد مثلت الندوة فرصة لتقديم المذكرة التي أعدها النسيج والموجهة إلى كل الفاعلين المؤسساتيين: برلمان وحكومة وغيرهم من الفاعلين المدنيين والاجتماعيين والسياسيين و الإعلاميين. وبدعم من المنظمات الدولية: الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين.

وقد عمل النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية منذ تأسيسه في 10 يناير 2014 على إيلاء الإصلاح العميق والشامل للقضاء أهمية كبرى، لذلك انخرط في نقاش واسع بمعية المنظمات الحقوقية الوطنية و الدولية؛ وبادر إلى تنظيم ندوات وورشات توجت بمناظرة وطنية نتج عنها إعداد مذكرة تتضمن مقترحات ومطالب ذات الصلة بمشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.

كما شكلت الندوة فرصة لتقديم المقترحات والتوصيات الواردة في المذكرة المعدة من طرف «النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية» التي بلورها النسيج بناء على ما حمله دستور 2011 من دعائم لدولة الحق والقانون، وبناء على المرجعية الدولية لحقوق الإنسان كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومبادئ الأمم المتحدة بشأن استقلال القضاء التي تم إقرارها في مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والميثاق العالمي للقضاة، ومبادئ بنغالور للسلوك القضائي...

النسيج المدني قال إنه استحضر كذلك في مقترحاته توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص الشأن القضائي، وخلاصات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة ومذكرتي المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول السلطة القضائية في المغرب، والخطب والتوجهات الملكية الداعمة للاستقلال الفعلي والحقيقي لهذه السلطة، وتهم أساسا: - تقوية استقلالية القضاء وتعزيز دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية كهيئة دستورية ناظمة لها ولاية كاملة على تسيير الشأن القضائي والإشراف على الإدارة القضائية للمحاكم.

- إحداث و تكريس أعلى هيئة قضائية إدارية بالمملكة. - دعم مبادئ الشفافية والمساواة والإنصاف والعدالة في تدبير الوضعية المهنية للقضاة. - تكريس حق القضاة في التعبير الفردي والجماعي والانتماء للجمعيات. - عدم تكريس التمييز بين قضاة الأحكام وقضاة النيابة العامة. - استقلال جهاز النيابة العامة عن السلطة التنفيذية.

الندوة الصحافية للنسيج المدني

لو كانت AMDHتدافع عن الحقوق لرحبت بالدستور الذي وضع آليات الحماية من كل الخروقات

سعيد رضى . هبة بريس

استكمالا للنقاش الذي بدأناه في وقت سابق للتقرير السنوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والذي شمل سنة 2014 والنصف الأول من السنة الحالية، نعرج على ادعائها أن حرية التعبير تراجعت في المغرب وأن حقوق الإنسان تتعرض لخروقات كبيرة، وهذا غير صحيح بالبث والمطلق بدليل أن منظمة العفو الدولية لم تجد مبررات لاستهداف المغرب ضمن البلدان المستهدفة من حملة "أوقفوا التعذيب"، سوى أن تشير إلى التقدم الكبير في ميدان احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير بالمقارنة مع العديد من المناطق، وهذا ما يتناقض مطلقا مع استنتاجات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي تصرف مواقف النهج الديمقراطي في خرق سافر لمعايير إنجاز التقارير الحقوقية.

لقد كرر التقرير في العديد من المرات أن دستور 2011 هو إنتاج للدولة، مضيفا أن إرادة الشعب كانت غائبة خلال إنجاز هذا القانون الأساسي، وقد أقصى مشروع الدستور، الذي نال دعاية إعلامية كبيرة، واستثنى كل التيارات رغم الاستماع إليها. وهذا كذب لأن الواقع يفنده، لأن دستور 2011 يعتبر أول دستور في المغرب يتم إنجازه من قبل الشعب وليس من قبل الدولة، وإنجازه من قبل الشعب لا يمكن فهمه بالطريقة الغوغائية، ولكن عن طريق ممثليه من الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني الفاعلة في الميدان، وجاءت الصياغة وفق مطالب الشعب من خلال ممثليه، بدليل أنه جاء بصلاحيات واسعة للحكومة المنبثقة من صناديق الاقتراع. كما أن الدستور الجديد نال تقريظا كبيرا من قبل العديد من الدول والمنظمات ومراكز الدراسات، وكلها ذات باع طويل في مراقبة الديمقراطية وسيرها في بلدان العالم الثالث، وتم اعتبار الدستور المذكور دستورا ثوريا بالمقارنة مع اللحظة السياسية المغربية، بمعنى أنه سابق لوقته وزمانه.

وأشار التقرير إلى أن الدولة لا تتوفر على إرادة واقعية لتنزيل مقتضيات الدستور الجديد. ومن قبل كانت تنتقد وجود الدستور برمته وهو موقف النهج الديمقراطي وليس النهج الديمقراطي. مع العلم أن الفصل 86 من الدستور ينص على أن القوانين التنظيمية لتنزيل هذا الدستور ينبغي أن تكون جاهزة خلال الولاية الأولى لهذه الحكومة.

بما يعني أن الحكومة الحالية ما زال لديها مزيدا من الوقت لإخراج القوانين التنظيمية واستكمال هذه المهمة، كما أن العملية التشريعية في البرلمان عرفت وثيرة متسارعة في الآونة الأخيرة بدليل أنه في شهر يونيو وحده تمت المصادقة على أربعة قوانين تنظيمية. فالواقع أن الدستور استجابة ملكية سريعة لمطالب الشعب، وهو ما تفهمته القوى الحية، التي تمسكت به ودافعت عنه، إلا النهج الديمقراطي وحليفه العدل والإحسان، في حين لا يختلف مغربيان حول ما فيه إلا فيما يتعلق بتأويل بعض الفصول. فلو كانت الجمعية فعلا تخدم حقوق الإنسان كما هو عنوانها وشعارها، لطبلت لهذا الدستور وهللت له، لأنه لأول في تاريخ الوثيقة الدستورية المغربية تتم دسترة المسألة الحقوقية بل دسترة المؤسسات الضامنة لرعاية الحقوق والحامية، وجعلها متنوعة ومتعددة الاختصاصات حتى تكثر الرقابة وينتفي الخرق نهائيا، حيث أقر المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ووسيط المملكة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://www.hibapress.com/reports-49050.html

15 برلمانيا فقط يحضرون مناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

التاريخ: 23 يوليو, 2015
في :الرئيسية, برلمان, تقارير سياسية
محمد اليوبي

لم يحضر سوى 16 برلمانيا فقط من أصل 270 مستشارا برلمانيا يتكون منهم مجلس المستشارين، جلسة مناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي عقدها مجلس المستشارين مساء اليوم الأربعاء، فيما حضر 7 وزراء.

ورغم أهمية الجلسة، حضر فقط خمسة برلمانيين من فريق الفدرالية الديمقراطية للشغل، وبرلماني واحد من فريق الاتحاد الاشتراكي، وبرلمانيين إثنين عن فريق التقدم والاشتراكية، وبرلمانية واحدة عن الفريق الاستقلال (خديجة الزومي)، وبرلمانيان عن فريق التجمع الوطني للأحرار، وأربعة برلمانيين عن فريق الحركة الشعبية، وحضر فقط حكيم بنشماش رئيس فريق الأصالة والمعاصرة عن فريقه الذي يتكون من 70 برلمانيا.

ولم يحضر أي برلماني عن فريق الاتحاد الدستوري والاتحاد المغربي للشغل ومجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الذراع النقابية لحزب العدالة والتنمية.

http://www.flashpresse.ma/15-%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%82%D8%B7-%D9%8A%D8%AD%D8%B6%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC-3656.html

تقرير اليزمي حول حقوق الإنسان بالمغرب اليوم سيطرح للنقاش في مجلس المستشارين

أضف المقال إلى :

أضيف في 22 يوليوز 2015 الساعة 17 : 06

الصحراء الآن : متابعة

بعد أشهر على تقديمه أمام غرفتي البرلمان، يناقش مجلس المستشارين يومه الأربعاء التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان المقدم من قبل إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في جلسة عمومية، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

التقرير الذي سيناقشه المستشارون، سبق لليزمي أن قدم بشأنه، يوم الإثنين 16 يونيو من السنة الماضية عرضا أمام أعضاء البرلمان بغرفتيه وبحضور عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة وعدد من الوزراء، تناول فيه أبرز أنشطة المجلس منذ إحداثه في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بالإضافة إلى توصيات المجلس من أجل النهوض بالإطار القانوني والمؤسساتي والتدبيري لحقوق الإنسان بالمغرب.

إدريس اليزمي استعرض حينها لمدة ساعة ونصف أمام أعضاء البرلمان حصيلة هذه المؤسسة الوطنية الدستورية منذ إحداثها في مارس 2011. وأبرز اليزمي أربعة تحديات أساسية حددت أولويات عمل المجلس. أولاها تتمثل في تحقيق المساواة بين الرجال و النساء و المناصفة و مكافحة التمييز. وثانيها المتعلقة بمنظومة العدالة و هي تكريس ضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك الولوج إلى العدالة و استقلال السلطة القضائية و مكافحة التعذيب و الوقاية منه، وضمان حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، و تطوير المنظومة الجنائية خاصة عبر إدماج العقوبات البديلة و مراجعة الإطار القانوني للعفو. فيما يتمثل التحدي الثالث في تكريس ضمانات الحريات العامة فيما يخص تأسيس الجمعيات و التظاهر السلمي و حرية الصحافة. أما التحدي الرابع فيتمثل في في تقوية الإطار القانوني و السياسات العمومية، المتعلقة بضمان حقوق الفئات الهشة خاصة الأشخاص في وضعية إعاقة والأطفال والمسنين والأجانب واللاجئين.

وشدد رئيس المجلس، على أن كيفية تشجيع المشاركة المواطنة في آليات الديمقراطية التمثيلية و التشاركية، والنهوض بأدوار المجتمع المدني و بالمنظومة التعليمية كرافعة للمواطنة و بثقافة حقوق الإنسان هي من أبرز التحديات أيضا، ودعا بالمناسبة إلى المصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام و التصويت الإيجابي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، في أفق إلغائها. كما اعتبر أن من الأولويات، إصدار القانون المحدث للهيأة المكلفة بالمناصفة و مكافحة كل أشكال التمييز، و قانون مكافحة العنف ضد النساء و الإطار القانوني لشروط تشغيل العمال المنزليين، وأيضا إصدار القانونين التنظيميين للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، و الإطارين القانونيين للعقوبات البديلة و العفو.

للإشارة فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والحريات بالمغرب تتوافق نصوصها التنظيمية لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويتوفر المجلس الوطني على اختصاصات أوسع، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، الشيء الذي يضمن للمجلس مزيدا من الاستقلالية والتأثير في مجال حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.

ومن بين اختصاصات المجلس، في مجال حماية حقوق الإنسان رصد الانتهاكات، مع إمكانية إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة، وإعداد تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد والتحقيقات ورفعها إلى الجهات المختصة مشفوعة بتوصيات لمعالجة الانتهاكات التي تم رصدها؛ وتلقي الشكايات ودراستها ومعالجتها وتتبعها وتقديم توصيات بشأنها وإحالتها عند الاقتضاء إلى الجهات المختصة، وإخبار المشتكين المعنيين بذلك؛ و التدخل بكيفية

استباقية وعاجلة كلما تعلق الأمر بحالة من حالات التوتر، التي قد وأيضا تفضي إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان بصفة فردية أو جماعية، في إطار المهام المسندة إليه، وبتنسيق مع السلطات العمومية المعنية، و المساهمة في تفعيل الآليات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها.

ومن مهامه أيضا ، بحث ودراسة ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني، ويقترح التوصيات التي يراها مناسبة في هذا الشأن، ويرفعها إلى السلطات الحكومية المختصة؛ المساهمة في إعداد التقارير التي تقدمها الحكومة لأجهزة المعاهدات؛ تقديم المساعدة والمشورة إلى البرلمان والحكومة، بناء على طلبها، في مجال ملائمة مشاريع ومقترحات القوانين مع المعاهدات الدولية.

http://www.saharanow.com/news6749.html

انتخابات 2015.. دورات تكوينية لفائدة 1250 ملاحظا

22 يوليو 2015 - 11:05

كيفاش

تنظم اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يترأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خمس دورات تكوينية، لفائدة الملاحظين الوطنيين المقترحين من لدن الهيئات المعتمدة للملاحظة بموجب القانون رقم 30.11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، وذلك من 22 يوليوز الجاري إلى 4 غشت المقبل بمدينة تمارة.

وفي هذا الصدد، أوضح بلاغ للمجلس أن هذه الدورات التكوينية، المنظمة في إطار التحضير لعملية ملاحظة الانتخابات برسم سنة 2015، والتي تمتد كل واحدة منها على مدى يومين، تهدف إلى تعزيز قدرات المشاركين في مجال الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، كما ترمي بشكل خاص إلى تمكينهم من اكتساب المعارف القانونية والمهارات المنهجية الضرورية (المعايير الدولية، الإطار الوطني الدستوري والتشريعي، أخلاقيات ملاحظة الانتخابات) وكذا مناهج وتقنيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

كما تسعى هذه الدورات التكوينية، التي سيستفيد منها نحو 1250 ملاحظا، إلى تقوية قدرات المشاركين في مجال إعداد التقارير وتكييف الأحداث والوقائع الملاحظة (الإطار القانوني المنظم لمختلف مراحل المسلسل الانتخابي حسب كل عملية انتخابية، مدخل للمنازعات الانتخابية).

وستنظم الدورة التكوينية الأولى يومي 22 و23 يوليوز 2015 بمدينة تمارة، وستجري أطوارها على شكل جلسات عامة وورشات ستهم العديد من المحاور منها الإطار القانوني لانتخابات أعضاء مجال الجهات والجماعات، مجالس العمالات والأقاليم وأعضاء مجلس المستشارين.

كما ستشهد هذه الدورة تنظيم ورشات تفاعلية، حلقات تقمص الأدوار، تمارين المحاكاة وتمارين تطبيقية أخرى تهم ملاحظة العمليات الانتخابية، بالإضافة إلى عروض حول الإطار الدستوري والقانوني للملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات، وميثاق ملاحظة الانتخابات، ومناهج ملاحظة الانتخابات، وملاحظة الانتخابات وبعد النوع.

وستجري الجلسة الافتتاحية للدورة التكوينية الأولى اليوم الأربعاء (22 يوليوز)، بمدينة تمارة، بحضور ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات.

http://www.kifache.com/74673

تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2014 أمام مجلس المستشارين

أضيف في 23 يوليوز 2015 الساعة 08:27

قدم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، ولأول مرة، يوم 16 يونيو 2014، تقرير المجلس أمام البرلمان بغرفتيه

تلكسبريس– و م ع

عقد مجلس المستشارين، أمس الأربعاء، برئاسة رئيسه محمد الشيخ بيد الله، جلسة عمومية خصصت لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2014، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

وأكدت فرق المعارضة والأغلبية بمجلس المستشارين وكذا الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في التقرير خلال هذه الجلسة، التي حضرها، بالخصوص، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، الأهمية القصوى التي يكتسيها عقد الجلسة باعتبارها الأولى من نوعها التي تناقش تقريرا سنويا للمجلس، منوهين بهذه المبادرة وبالجهود التي يبذلها المجلس لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب.

وأكدت مداخلات فرق المعارضة بمجلس المستشارين (فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فريق الاتحاد الدستوري، الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، الفريق الاشتراكي)، الأهمية والعناية اللتين أولتها لتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بالنظر للمكانة المركزية التي تحتلها منظومة حقوق الإنسان ضمن برامجها وأنشطتها.

وتوقف المتدخلون باسم هذه الفرق عند مدى تفاعل القطاعات الوزارية المعنية مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرين أن الحكومة مدعوة إلى أجرأة هذه التوصيات وتسريع وتيرة إصدار عدد من القوانين في أفق استكمال المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، وملاءمتها مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان.

وأشاروا، في هذا الصدد، إلى توصيات تتعلق بعدد من القضايا، من قبيل تلك المتعلقة بالمساواة والمناصفة، وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وعقوبة الإعدام، ومحاربة العنف ضد المرأة، وحقوق الفئات في وضعية هشاشة (الأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرون واللاجئون ...)، والحق في تكوين الجمعيات، والتجمعات العمومية، والاحتجاج السلمي، والاتجار بالبشر، والوقاية من التعذيب، والحق في الصحة والتعليم والسكن والتشغيل والحقوق الثقافية، وغيرها من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأعربوا عن مشاطرتهم للعديد من التوصيات التي وردت في تقرير المجلس، من قبيل توفير الحماية للأشخاص في وضعية إعاقة، ومأسسة الديمقراطية التشاركية، ومراجعة القانون المتعلق بملاحظة الانتخابات، وإخراج القانون الخاص بالحصول على المعلومة، والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية باستعمال بطاقة التعريف الوطنية، والقانون المنظم لمؤسسات الأمراض العقلية والنفسية، داعين الحكومة إلى الإسراع في تفعيل هذه التوصيات للارتقاء أكثر بالوضع الحقوقي بالمغرب.

من جهتهما، أجمع متدخلان من فرق الأغلبية (الفريق الحركي، فريق التجمع الوطني للأحرار) على أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد في حد ذاته مكسبا هاما، بالنظر للاختصاصات التي أسندت إليه، والمكانة المرموقة التي أصبح يحتلها على الصعيدين الإقليمي والدولي، لما يضطلع به من أدوار حاسمة في الارتقاء بمنظومة حقوق الإنسان الوطنية.

واعتبرا أن أهمية تقرير المجلس تكمن في نوعية ما تضمنه من ملاحظات وتوصيات "تساهم في تصحيح بعض الاختلالات المرتبطة بحقوق الإنسان"، مثل بعض الاختلالات المرتبطة أساسا بالجانب الصحي والتغذية داخل بعض السجون، مبرزين أن توصيات المجلس تمثل أرضية يمكن اعتمادها لوضع سياسة مندمجة في إطار القانون الجنائي المغربي.

وأضافا أن تقرير المجلس يمثل، أيضا، أرضية صلبة لفتح نقاش وطني حول عدد من القضايا الحاسمة، مثل عقوبة الإعدام، وحقوق المرأة، مؤكدين أن المغرب نجح في وضع منظومته الحقوقية على مسارها الصحيح.

من جانبهم، أجمع الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان (وزارة العدل والحريات، وزارة الداخلية، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وزارة الصحة، وزارة الإعلام والاتصال، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان)، تفاعل هذه القطاعات، بشكل إيجابي، مع توصيات التقرير، وأخذها بعين الاعتبار ومشاطرتها للعديد منها.

وأكدوا أن الحكومة حريصة على تفعيل التوصيات الواردة في تقرير المجلس، وأن قطاعاتهم تبذل قصارى جهودها لإخراج القوانين المتعلقة بهذه التوصيات إلى حيز الوجود في أسرع وقت ممكن، إلى جانب تلك التي تمت المصادقة عليها من طرف مجلس الحكومة والبرلمان، أو تلك التي في طور الإعداد، والتي يوجد عدد منها في مراحله النهائية.

وأضافوا أن الحكومة حرصت، أيضا، على إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية، فضلا عن إطلاقها العديد من الأوراش التشريعية، وفي مقدمتها مشروع القانون الجنائي، واعتزامها إعادة طرح مشروع الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أنها حريصة على ضمان إجراء الاستحقاقات الانتخابية المقبلة بالجدية المطلوبة، مؤكدين، كذلك، أن المغرب عازم على المضي في سياسته المتعلقة بالهجرة وفق مقاربة إنسانية وحقوقية، بالإضافة إلى وضع مخطط وطني للتكفل بالأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية ونفسية، وكذا حرص الحكومة على توسيع مجال حرية الإعلام والصحافة، فضلا عن إدخال التعديلات الضرورية على عدد من مشاريع القوانين أخذا بعين الاعتبار توصيات المجلس وملاحظاته.

يذكر أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، كان قدم، ولأول مرة، يوم 16 يونيو 2014، تقرير المجلس أمام البرلمان بغرفتيه (مجلسا النواب والمستشارين).

http://telexpresse.com/news41230.html

خطيييييير...هيئة وطنية حقوقية بالعيون تطلق النار على اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وتكشف عن ما هو مستور وتنعت رئيس اللجنة بالفاشل في مهامه وتطالبه بتقديم استقالته...

أضيف في 22 يوليوز 2015 الساعة 00:24
الصحراء اليومية/العيون

لقد تأسس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كمؤسسة وطنية مستقلة بضمانة الدستور والظهير الشريف رقم 1.11.19 (فاتح مارس 2011) تعمل على حماية حقوق الانسان ورصدها وصيانة حقوق الافراد والجماعات وتحديث آلية عمل المؤسسات في اطار خيار استراتيجي يروم تحصين المكتسبات الديمقراطية والحقوقية. وعكس ارساؤها ارادة سامية في مأسسة العلاقة بين المواطن والدولة ، وكذا الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الانسان والنهوض بها .

ولئن نجح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في المساهمة الفاعلة في النهوض بحقوق الانسان من خلال الانخراط في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتنظيم ندوات علمية مكثفة منفتحة على مختلف الفاعلين الحقوقيين المؤسساتيين والمدنيين، وتقارير ذات مصداقية كشفت الواقع المعاش بالسجون وحالة الحريات الفردية والجماعية والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإثراء نقاشات عمومية، وتقديم مذكرات اقتراحية لإبداء الرأي في مشاريع القوانين التي لها انعكاس مباشر على حقوق المواطنين، والانفتاح على مختلف الهيئات والخبرات الدولية سواء لنقل هذا التراكم أم للاستفادة من التجارب العالمية في مجال السمو بحقوق الإنسان، والعمل بمؤازرة المنظمات المدنية الحقوقية على مصادقة المغرب على مختلف التشريعات الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والتي كانت محور تحفظات سابقة من جانب الدولة المغربية، كالانجاز التاريخي بالمصادقة على البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية...، والذي أعلن عنه وزير العدل والحريات خلال تلاوته للرسالة الملكية السامية الموجهة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنظم بمراكش بين 27 و 30 نونبر 2014.

فان حصيلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون السمارة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها تكاد تكون سلبية بل انها الاسوأ من بين تجارب مختلف اللجان الجهوية الاخرى بفعل تراكم مجموعة من الاختلالات البنيوية و التدبيرية، ساهم فيها بشكل حاسم التدبير الفرداني القائم على الولاءات، والقصور الشديد في زاوية النظر للرؤية الاستراتيجية للنهوض بحقوق الانسان بالجهة كما نص عليها الدستور الشريف الآنف الذكر.

و لقد سبق أن أشارت الهيئة الوطنية لحقوق الانسان من خلال تقريرها السنوي الأولي لسنة 2014 المعنون ب:"على ضفتي الجدار .....حقوق الإنسان بالعيون وتندوف"(سينشر قريبا) إلى بعض هذه الاختلالات بصفة ضمنية من خلال توصية تدعو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان إلى الانفتاح على الفعاليات الحقوقية المحلية وفق المادتين 30 و31 من الظهير الشريف 1.11.19 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان، وتقييم أثر البرامج التدريبية في مجال الرصد وآليات الحماية...إلا أن ما أعقب هذه التوصية هو تمادي رئيس اللجنة الجهوية في هذه الاختلالات، بل زاد عليها بممارسات، تدعو إلى الأسف، تجلت في استهداف الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وإقصائها بشكل مباشر، من لقاء فريق عمل المفوضية السامية لحقوق الانسان خلال فترة زيارته للعيون من 13 الى 16 ابريل 2015، رغم اقتراحها من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان، كونها المنظمة الحقوقية الوحيدة التي انجزت تقريرا ميدانيا من 150 صفحة يرصد واقع استفادة الساكنة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويطرح تقييما للحالة الأمنية والبرامج التنموية المحلية والريع والفساد الذي ينخر عمل بعض المؤسسات، ووضعيات بعض الفئات الهشة كعمال الانعاش والمطلقات والأرامل، ويتطرق إلى إعادة تقييم مسار محاكمة ما يسمى بسجناء "أكديم ازيك"، وكذا وضعية وظروف عيش "لاجئي مخيمات تندوف"من منظور القوانين الدولية والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية، ما حدا بالهيئة الوطنية لحقوق الانسان الى استنكار ذلك الاسلوب عبر وسائل الاعلام ومراسلة المفوضية السامية لحقوق الانسان ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان والاعلان بأنها بصدد تقدير موقف لإعادة النظر في العلاقة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، اعتمادا على تقييم أدائها بشكل موضوعي والذي مكن من الوقوف على بعض اختلالاتها التدبيرية والمالية كما سنسوقه تاليا:

. تشكيلة اللجنة الجهوية:

يعاني أعضاء اللجنة الجهوية من الإقصاء والاستغناء- بشكل عملي-عن إسهامات بعضهم من الذين ينتقدون التسيير الأحادي لرئيس اللجنة الجهوية أو لا يوافقون على صمته ومواقفه تجاه بعض القضايا الحقوقية، ويسجل، منذ شغور منصب المدير التنفيذي للجنة الجهوية، عكوف بعض الأعضاء عن الاشتغال ضمن إطار اللجنة بفعل الاستفراد المطلق بالقرار، فيما عمل رئيس اللجنة على الحاق اشخاص جدد بمقر اللجنة الجهوية دون موافقة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان المسؤول الأول عن التوظيف داخل الهيئات التنفيذية...و لا يعلم كيف تم الحاق هؤلاء الأشخاص بمقر اللجنة الجهوية كون بعضهم موظفين عموميين لأن آلية الالحاق تتم وفق مقتضيات قانونية محددة، أم مصدر تمويل أجورهم عن تفرغهم لعمل اللجنة الجهوية، خاصة وأن بعضهم أسندت إليه مهام هي من صميم طبيعة عمل اللجنة، ويشاركون بدون صفة في اجتماعات ما تبقى من أعضائها، ولهم مكاتب قارة وحواسيب في تسيب واضح يستحيل معه تحديد المسؤوليات.

2. مشاريع النهوض بحقوق الانسان والتدبير المالي لرئيس اللجنة:

انخرطت اللجنة في تمويل مشاريع بعضها لا علاقة له بالنهوض بحماية حقوق الإنسان، ولا تدخل في أي من الاهداف المنصوص عليها في الظهير المحدث للمجلس الوطني، باستثناء أهداف شخصية، كما أنها سبق أن نظمت دورات تدريبية في مجال الرصد والحماية اقصت منها الفاعلين الحقوقيين المؤهلين لتلك المهام. ولم يكن لها أي أثر على مستوى الممارسة الواقعية، أي أن الهدف محصور في التسويق للدورة أكثر من التدريب على الرصد.

ويستفيد رئيس اللجنة الجهوية من عدم توفرها على ميزانية جهوية من خلال التوقيع يمينا وشمالا على شراكات مع جمعيات مهنية أو غير ذات توجه حقوقي بالمطلق، وفرضها امرا واقعا على المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي يضطر لتحويل المبالغ المالية التي تجاوزت، ومنذ منتصف 2014 فقط، مبلغ 3.000.000.00 درهم أي 300 مليون سنتيم، في حين أن إنفاق اللجنة الجهوية لجهة جنوبية لم يصل حتى الى مبلغ 200.000.00 درهم أي 20 مليون سنتيم فقط ، و على مشاريع ذات أثر حقوقي كبير.

ووقفت الهيئة على معطيات خطيرة تمثلت في تكفل رئيس اللجنة الجهوية بتغطية مصاريف الفندق الخاصة بعائد الى أرض الوطن، والذي تجاوزت فاتورة اقامته ما يزيد عن 630000.00 درهم أي 63 مليون سنتيم من مالية المجلس الوطني. في الوقت الذي يفترض بجهات أخرى التكفل بذلك الأمر، ما يطرح السؤال حول مجال اختصاص اللجنة الجهوية الذي يمكن أن يبرر هذا الأمر ؟؟

وفي الوقت الذي يتصرف رئيس اللجنة الجهوية في هذه المبالغ الطائلة من مالية المجلس الوطني لحقوق الانسان بدون حسيب ولا رقيب، والتي حولتها من هيئة مهمتها حماية حقوق الانسان الى مجرد صندوق تمويل غير مقنن، بالإضافة إلى توفرها على عتاد مهم للتنقل يتكون من أربع سيارات مصلحة دمرت احداها في حادث ليلي مشبوه بتجزئة 25 مارس (في غير مهمة)، فلا يفهم سبب بعض الحملات الاعلامية الموسمية لرئيس اللجنة التي يتهم خلالها المجلس الوطني لحقوق الانسان بالقصور في تمويل اللجنة وضعف عتاد النقل الذي يدعي أنه يتكون من سيارة واحدة فقط.

3. الرصد والحماية وحقوق الأفراد:

يسجل أيضا ضعف شديد في مجال الرصد والحماية، ينعكس على التقارير ذات المضمون الهزيل والسطحي، و بشهادة أعضاء في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و الغياب المطلق للتقرير المؤسساتي الجهوي عن واقع الحريات والحقوق بالجهة.وعدم القدرة على تحليل المواقف و بعض الوضعيات وتأثيراتها الأخلاقية على المجلس الوطني، كمجالسة رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لمدير السجن السابق الذي تحوم حوله شكوك التعذيب على نفس مائدة الافطار خلال الاحتفال السنوي بالسجن المحلي بالعيون لسنة 2014 ، ثلاثة أيام فقط بعد صدور شكاية عبر وسائل الإعلام للمعتقل (ع.ا) يدعي خلالها أنه تعرض للتعذيب من طرف رئيس المعقل وبإشراف من مدير السجن.. إضافة إلى الفشل الذريع للجنة الجهوية في فرض قرار الحكومة القاضي بالتعامل مع الشكايات الواردة عن الاليات الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الانسان بالصحراء، والرد عليها في ظرف ثلاثة أشهر.اذ هناك شكايات تجاوز عمرها السنة، ولم يحرك فيها رئيس اللجنة الجهوية ساكنا، ولم يصدر أي بيان في شأنها لفرض احترام المجلس الوطني لحقوق الانسان كمؤسسة دستورية مستقلة تتمتع بضمانات قوية من طرف أعلى سلطة في البلاد جسدتها ديباجة الظهير الشريف 1.11.19 .

4. استغلال النفوذ والمس من اعتبار مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الانسان:

سجل تورط رئيس اللجنة الجهوية في معركة بإحدى المقاهي تبادل خلالها الضرب والجرح مع فاعل مدني حقوقي معروف، و حاول استغلال صفته كرئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، للزج بغريمه في السجن، وتوعده بذلك أمام الإشهاد، رغم أن الشهادة الطبية التي يتوفر عليها الفاعل المدني

تجعلهما متساويين في نفس الفعل(كما سيتم تفصيله في وثيقة مستقلة)،....فكيف يعقل بالرئيس الجهوي لمؤسسة دستورية، تدعي حماية حقوق الإنسان أن يتورط في الضرب والجرح والتسبب بكسر قدم غريمه، و أن يحاول استغلال صفته للإضرار بشخص. وكيف وصل الأمر به الى اللجوء الى العنف الجسدي ومن مهامه نبذ العنف بشتى أشكاله، و تشجيع الأفراد على اللجوء الى الآليات القضائية لنيل حقوقهم"؟،

إن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وإذ تعبر عن أسفها الشديد لما آلت اليه الأمور داخل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون بفعل هذه الاختلالات، والتي لا ترقى إلى المكانة المرموقة التي وصل اليها المجلس الوطني لحقوق الانسان، ولا تتوافق مع الاشادات الدولية التي شجعت انشاءها بالصحراء والتي كانت تنتظر منها أن توقف نزيف التقارير الدولية السلبية عن اوضاع حقوق الانسان بالصحراء، وتوصل إلى الشعور بالإحباط كل من راهن عليها، بسبب ممارسات رئيسها الذي أصبح يدعي في كل مرة بانه محمي من جهات نافذة، تباركه بتقارير إيجابية في مس آخر بالاستقلالية المفروض توفرها في رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وتعلن ما يلي:

1. ادانتها بأشد العبارات محاولة رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان استغلال صفته الحقوقية للزج بشخص في السجن، والذي يضرب هذه المؤسسة الحقوقية الوطنية في العمق، ويسبب لها جرحا لن يندمل بسبب تنكره للقيم الحقوقية التي تفرض عليه نبذ العنف والكراهية والانتقام.
2. دعوة رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، الى فتح تحقيق في مجالات صرف المبالغ الهائلة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان، والتي هي أموال الشعب، وتقييم مدى موافقتها لأهداف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإشراف الآليات المركزية للمجلس على دراسة طلبات المنح.
3. الكشف عن مآل مئات الملفات الحقوقية التي تمت احالتها على اللجنة وتم اقبارها على مرآى ومسمع من ذوي الحقوق، ودعوة أصحابها إلى أحالتها على الهيئة الوطنية لحقوق الانسان بعد فشل اللجنة في المعالجة.
4. مقاطعة رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، بصفته لفشله في مهامه،و لإخلاله بالقيم السامية لحقوق الانسان، ودعوته إلى الاستقالة.
5. اعتبار هذا البيان نهاية مرحلة تقدير الموقف المعلن عنه بتاريخ 16 أبريل 2015، وابقاء الأمر قيد النظر.

ان الهيئة الوطنية لحقوق الانسان، وقد رسمت مسارها كمنظمة وطنية مستقلة غير حكومية، فهي معنية بالدفاع عن مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الانسان والحفاظ على مكانتها ومساعدتها والتعاون معها في سبيل القيام بمهامها المتجلية في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. ولن تسمح بتحويلها إلى مجرد جسد بدون روح، تغدق فيها الأموال لشراء الذمم وتكوين دوائر من المقربين والتضحية بالمناضلين، وتميع فيها المرجعية الحقوقية ،بأنشطة ذات طابع احتفالي والترويج لها بتقنية "السيلفي" ...ولن يعود، والحالة هاته، مستغربا بعد اليوم أن نسمع أن رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان يشرف على مسابقة "أحسن جمل" أو "أكبر وجبة كسكس".انتهى البيان.

– عن الهيئة الوطنية لحقوق الانسان بالعيون.

http://www.saharadiario.com/news9875.html

L'opinion
www.lopinion.ma

Plan d'autonomie au Sahara

Youssef Amrani réaffirme que le plan d'autonomie offre le meilleur cadre possible pour un règlement durable

Le plan d'autonomie au Sahara, sous souveraineté marocaine, offre le meilleur cadre possible pour un règlement durable négocié de bonne foi, sur la base du réalisme et de l'esprit de compromis, a déclaré, mardi à Washington, M. Youssef Amrani, Chargé de mission au Cabinet Royal. Le leadership novateur et visionnaire de Sa Majesté le Roi Mohammed VI a permis «la consolidation du processus démocratique du Royaume et illustre parfaitement l'engagement du pays en faveur de la modernité, du pluralisme politique et de l'ouverture économique», a-t-il également affirmé. «Le Maroc a consenti d'énormes sacrifices dans le but de trouver une solution de compromis juste, pacifique, sur la base d'une troisième voie consensuelle négociée que véhicule le plan marocain d'autonomie», a souligné M. Amrani lors d'une rencontre-débat organisée au prestigieux think tank américain Brookings Institute, sur le thème «Le Maroc et le contexte régional».

>> Page 3

>>>> Le Royaume a ainsi "apporté la démonstration concrète de sa bonne foi à aller vers une résolution juste et réaliste de ce conflit", a-t-il dit, en insistant qu'"il appartient désormais aux autres parties de faire de même".

Youssef Amrani a tenu à rappeler, dans ce contexte, que la dernière résolution du Conseil de sécurité "a mis en exergue la prééminence, la validité et la crédibilité de l'initiative marocaine d'autonomie, les efforts du Maroc en vue de la résolution de cette question qui ont été qualifiés de sérieux et de crédibles, et réitéré la centralité du processus de négociations politiques en tant que moyen pour aboutir à une solution politique durable".

Pour Youssef Amrani, cette résolution est également "le couronnement de l'impulsion forte et de l'action déterminante de Sa Majesté le Roi Mohammed VI.

S'agissant de la question des droits de l'Homme, souvent instrumentalisée pour perpétuer le statu quo et nuire au processus de négociation politique en cours, Youssef Amrani a souligné que "le Maroc est le seul pays qui coopère pleinement avec les procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme de l'ONU et continuera à le faire", ajoutant que "le Royaume dispose de ses propres instruments et institutions traitant des questions liées aux droits de l'Homme et dont la crédibilité et l'efficacité sont reconnus internationalement".

Dans le même contexte, Youssef Amrani a qualifié "d'injustifiable la légitimation de l'état de non-droit qui prévaut à Tindouf", rappelant la demande du Conseil de Sécurité concernant le recensement des populations dans ces camps.

Soutien de trois administrations américaines successives

En conclusion, Youssef Amrani a indiqué, que la proposition marocaine d'autonomie au Sahara, sous souveraineté marocaine, "a bénéficié du soutien de trois administrations américaines successives, qui ont qualifié l'initiative marocaine de sérieuse, crédible et de réaliste".

Cette rencontre a été marquée par la participation d'éminents experts et d'anciens hauts responsables US, dont Martin Indyk, ancien envoyé spécial des pourparlers de paix israélo-palestiniens, actuellement Vice-Président du Brookings Institute.

"Notre processus de réformes démocratiques n'est pas nouveau. Il a été initié progressivement depuis l'accession de notre pays à l'indépendance, lorsque le Maroc a fait le choix irréversible de la modernité, du pluralisme politique et de l'ouverture économique", a expliqué M. Amrani lors d'un débat organisé par le Brookings Institute, prestigieux think tank américain, sur le thème "Le Maroc dans son contexte régional".

Dans le contexte géopolitique "difficile et complexe" que connaît la région MENA, "ce processus de réformes résolument marocain, a permis au Maroc de construire un Etat démocratique moderne, ouvert sur le monde et respectueux des valeurs des droits de l'Homme", a-t-il affirmé lors de cette réunion marquée par la participation d'éminents experts et d'anciens hauts responsables US, dont Martin Indyk, ancien envoyé spécial des pourparlers de paix israélo-palestiniens, actuellement Vice-Président du Brookings Institute.

Une évolution pacifique et durable

Les réalisations engagées sous le leadership de Sa Majesté le Roi ont permis de donner une dimension ambitieuse et dynamique aux réformes engagées au Maroc, a poursuivi M. Amrani, soulignant que "le Maroc n'a pas été contraint de s'engager dans ce processus et n'a pas non plus attendu le printemps arabe pour appréhender le changement à travers un prisme positif", ajoutant que "notre histoire est celle d'une évolution pacifique et durable et non de révolutions violentes".

Dans ce contexte, Youssef Amrani a rappelé que le Maroc a initié de nombreux changements, qui ont été couronnés par l'adoption d'une nouvelle Constitution en juillet 2011 qui "traduit une ambition renouvelée de consolidation des principes de démocratie participative et du respect des fondements d'un développement durable inclusif", soulignant que la nouvelle Loi fondamentale "a consolidé davantage le processus de réformes continues déjà engagé au Maroc, en lui donnant une impulsion nouvelle, tout en confirmant son caractère irréversible".

Pour Youssef Amrani, la nouvelle Constitution représente une véritable "feuille de route" qui a permis d'initier une nouvelle génération de réformes substantielles, telles que la création du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), ou encore la réforme de la justice militaire, dont le caractère "pionnier" a été salué par la communauté internationale.

Dans ce contexte, Youssef Amrani a également fait part de la détermination du Royaume de poursuivre son chemin pour la mise en œuvre du projet sociétal moderniste, impulsé par le Souverain, citant le modèle de régionalisation avancée, la nouvelle politique migratoire, la stratégie de la lutte contre la corruption, outre le débat autour du projet de loi relatif à l'accès à l'information.

Youssef Amrani a aussi mis en exergue les réformes entreprises dans les domaines économique et social, citant notamment l'Initiative Nationale pour le Développement Humain (INDH), visant la réduction de la pauvreté, la lutte contre l'exclusion sociale et la promotion d'un développement humain équitable.

Enfin, Youssef Amrani a relevé que "le processus de réformes marocain est fondé sur une approche inclusive et participative, notamment dans un contexte marqué par l'adhésion proactive de la collectivité nationale, qui a toujours perçu le changement comme une opportunité pour aller de l'avant.

الهيئة الوطنية لحقوق الانسان بالعيون تنتقد عمل لجنة اليزمي بالصحراء و تكشف عن اختلالات خطيرة . تقرير .

أضيف في 22 يوليوز 2015 الساعة 00:51

آش واقع / عن الهيئة الوطنية لحقوق الانسان بالعيون

لقد تأسس المجلس الوطني لحقوق الانسان كمؤسسة وطنية مستقلة بضمانة الدستور والظهير الشريف رقم 1.11.19 (فاتح مارس 2011) تعمل على حماية حقوق الانسان ورصدها وصيانة حقوق الافراد والجماعات وتحديث آلية عمل المؤسسات في اطار خيار استراتيجي يروم تحصين المكتسبات الديمقراطية والحقوقية. وعكس ارساؤها ارادة سامية في مأسسة العلاقة بين المواطن والدولة ، وكذا الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الانسان والنهوض بها .

ولئن نجح المجلس الوطني لحقوق الانسان في المساهمة الفاعلة في النهوض بحقوق الانسان من خلال الانخراط في تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة وتنظيم ندوات علمية مكثفة منفتحة على مختلف الفاعلين الحقوقيين المؤسساتيين والمدنيين ،وتقارير ذات مصداقية كشفت الواقع المعاش بالسجون وحالة الحريات الفردية والجماعية والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،وإثراء نقاشات عمومية،وتقديم مذكرات اقتراحية لإبداء الرأي في مشاريع القوانين التي لها انعكاس مباشر على حقوق المواطنين ،والانفتاح على مختلف الهيئات والخبرات الدولية سواء لنقل هذا التراكم ام للاستفادة من التجارب العالمية في مجال السمو بحقوق الانسان،والعمل بمؤازرة المنظمات المدنية الحقوقية على مصادقة المغرب على مختلف التشريعات الدولية الرامية الى حماية حقوق الانسان والتي كانت محور تحفظات سابقة من جانب الدولة المغربية ،كالانجاز التاريخي بالمصادقة على البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية...، والذي اعلن عنه وزير العدل والحريات خلال تلاوته للرسالة الملكية السامية الموجهة للمنتدى العالمي لحقوق الانسان المنظم بمراكش بين 27 و 30 نونبر 2014 ؛

فان حصيلة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بجهة العيون السمارة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان في مجال حماية حقوق الانسان والنهوض بها تكاد تكون سلبية بل انها الاسوأ من بين تجارب مختلف اللجان الجهوية الاخرى بفعل تراكم مجموعة من الاختلالات البنيوية و التدبيرية ،ساهم فيها بشكل حاسم التدبير الفرداني القائم على الولاءات، والقصور الشديد في زاوية النظر للرؤية الاستراتيجية للنهوض بحقوق الانسان بالجهة كما نص عليها الدستور الشريف الآنف الذكر.

و لقد سبق أن أشارت الهيئة الوطنية لحقوق الانسان من خلال تقريرها السنوي الاولي لسنة 2014 المعنون ب:"على ضفتي الجدار .....حقوق الانسان بالعيون وتندوف"(سينشر قريبا) الى بعض هذه الاختلالات بصفة ضمنية من خلال توصية تدعو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الى الانفتاح على الفعاليات الحقوقية المحلية وفق المادتين 30 و31 من الظهير الشريف 1.11.19 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان ،وتقييم أثر البرامج التدريبية في مجال الرصد وآليات الحماية...الا ان ما أعقب هذه التوصية هو تمادي رئيس اللجنة الجهوية في هذه الاختلالات ، بل زاد عليها بممارسات ،تدعو الى الاسف ، تجلت في استهداف الهيئة الوطنية لحقوق الانسان، وإقصائها بشكل مباشر، من لقاء فريق عمل المفوضية السامية لحقوق الانسان خلال فترة زيارته للعيون من 13 الى 16 ابريل 2015،رغم اقتراحها من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان،كونها المنظمة الحقوقية الوحيدة التي انجزت تقريرا ميدانيا من 150 صفحة يرصد واقع استفادة الساكنة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،ويطرح تقييما للحالة الأمنية والبرامج التنموية المحلية والريع والفساد الذي ينخر عمل بعض المؤسسات، ووضعيات بعض الفئات الهشة كعمال الانعاش والمطلقات والأرامل ،ويتطرق الى اعادة تقييم مسار محاكمة ما يسمى بسجناء "أكديم ازيك" ،وكذا وضعية وظروف عيش "لاجئي مخيمات تندوف"من منظور القوانين الدولية والتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية،ما حدا بالهيئة الوطنية لحقوق الانسان الى استنكار ذلك الاسلوب عبر وسائل الاعلام ومراسلة المفوضية السامية لحقوق الانسان ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان والاعلان بأنها بصدد

تقدير موقف لإعادة النظر في العلاقة مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ، اعتمادا على تقييم أدائها بشكل موضوعي والذي مكن من الوقوف على بعض اختلالاتها التدبيرية والمالية كما سنسوقه تاليا :

1. تشكيلة اللجنة الجهوية: يعاني أعضاء اللجنة الجهوية من الاقصاء والاستغناء-بشكل عملي-عن اسهامات بعضهم من الذين ينتقدون التسيير الاحادي لرئيس اللجنة الجهوية أو لايوافقون على صمته ومواقفه تجاه بعض القضايا الحقوقية ،ويسجل ،منذ شغور منصب المدير التنفيذي للجنة الجهوية ،عكوف بعض الاعضاء عن الاشتغال ضمن اطار اللجنة بفعل الاستفراد المطلق بالقرار،فيما عمل رئيس اللجنة على الحاق اشخاص جدد بمقر اللجنة الجهوية دون موافقة رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان المسؤول الاول عن التوظيف داخل الهيئات التنفيذية ...و لا يعلم كيف تم الحاق هؤلاء الاشخاص بمقر اللجنة الجهوية كون بعضهم موظفين عموميين لان آلية الالحاق تتم وفق مقتضيات قانونية محددة،أم مصدر تمويل أجورهم عن تفرغهم لعمل اللجنة الجهوية خاصة وان بعضهم اسندت اليه مهام هي من صميم طبيعة عمل اللجنة،ويشاركون بدون صفة في اجتماعات ما تبقى من أعضائها ،ولهم مكاتب قارة وحواسيب في تسيب واضح يستحيل معه تحديد المسؤوليات.

2. مشاريع النهوض بحقوق الانسان والتدبير المالي لرئيس اللجنة:انخرطت اللجنة في تمويل مشاريع بعضها لا علاقة له بالنهوض بحماية حقوق الانسان،ولاتدخل في أي من الاهداف المنصوص عليها في الظهير المحدث للمجلس الوطني ،باستثناء اهداف شخصية، كما انها سبق أن نظمت دورات تدريبية في مجال الرصد والحماية اقصت منها الفاعلين الحقوقيين المؤهلين لتلك المهام .ولم يكن لها أي أثر على مستوى الممارسة الواقعية ،أي أن الهدف محصور في التسويق للدورة أكثر من التدريب على الرصد.و يستفيد رئيس اللجنة الجهوية من عدم توفرها على ميزانية جهوية من خلال التوقيع يمينا وشمالا على شراكات مع جمعيات مهنية أو غير ذات توجه حقوقي بالمطلق،وفرضها امرا واقعا على المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي يضطر لتحويل المبالغ المالية التي تجاوزت ،ومنذ منتصف 2014 فقط، مبلغ 3.000.000.00 درهم أي 300 مليون سنتيم ،في حين ان انفاق اللجنة الجهوية لجهة جنوبية لم يصل حتى الى مبلغ 200.000.00 درهم أي 20 مليون سنتيم فقط ،و على مشاريع ذات اثر حقوقي كبير.

ووقفت الهيئة على معطيات خطيرة تمثلت في تكفل رئيس اللجنة الجهوية بتغطية مصاريف الفندق الخاصة بعائد الى أرض الوطن ،والذي تجاوزت فاتورة اقامته ما يزيد عن 630000.00 درهم أي 63 مليون سنتيم من مالية المجلس الوطني.في الوقت الذي يفترض بجهات أخرى التكفل بذلك الامر،ما يطرح السؤال حول مجال اختصاص اللجنة الجهوية الذي يمكن أن يبرر هذا الأمر ؟؟

وفي الوقت الذي يتصرف رئيس اللجنة الجهوية في هذه المبالغ الطائلة من مالية المجلس الوطني لحقوق الانسان بدون حسيب ولا رقيب،والتي حولتها من هيئة مهمتها حماية حقوق الانسان الى مجرد صندوق تمويل غير مقنن ، بالإضافة الى توفرها على عتاد مهم للتنقل يتكون من أربع سيارات مصلحة دمرت احداها في حادث ليلي مشبوه بتجزئة 25 مارس (في غير مهمة)،فلا يفهم سبب بعض الحملات الاعلامية الموسمية لرئيس اللجنة التي يتهم خلالها المجلس الوطني لحقوق الانسان بالقصور في تمويل اللجنة وضعف عتاد النقل الذي يدعي أنه يتكون من سيارة واحدة فقط.

3. الرصد والحماية وحقوق الافراد:

يسجل أيضا ضعف شديد في مجال الرصد والحماية،ينعكس على التقارير ذات المضمون الهزيل والسطحي،و بشهادة أعضاء في المجلس الوطني لحقوق الانسان،و الغياب المطلق للتقرير المؤسساتي الجهوي عن واقع الحريات والحقوق بالجهة.وعدم القدرة على تحليل المواقف و بعض الوضعيات وتأثيراتها الأخلاقية على المجلس الوطني كمجالسة رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لمدير السجن السابق الذي تحوم حوله شكوك التعذيب على نفس مائدة الافطار خلال الاحتفال السنوي بالسجن المحلي بالعيون لسنة 2014 ،ثلاثة أيام فقط بعد صدور شكاية عبر وسائل الاعلام للمعتقل (ع.ا) يدعي خلالها انه تعرض للتعذيب من طرف رئيس المعقل وبإشراف من مدير السجن.. اضافة الى الفشل الذريع للجنة الجهوية في فرض قرار الحكومة القاضي بالتعامل مع الشكايات الواردة عن الاليات الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الانسان بالصحراء والرد عليها في ظرف ثلاثة اشهر.اذ هناك شكايات تجاوز عمرها السنة ، ولم يحرك فيها رئيس اللجنة الجهوية ساكنا ولم يصدر أي بيان في شأنها لفرض احترام المجلس الوطني لحقوق الانسان كمؤسسة دستورية مستقلة تتمتع بضمانات قوية من طرف أعلى سلطة في البلاد جسدتها ديباجة الظهير الشريف 1.11.19 .

4. استغلال النفوذ والمس من اعتبار مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الانسان :

سجل تورط رئيس اللجنة الجهوية في معركة باحدى المقاهي تبادل خلالها الضرب والجرح مع فاعل مدني حقوقي معروف ،و حاول استغلال صفته كرئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان للزج بغريمه في السجن،وتوعده بذلك امام الاشهاد رغم ان الشهادة الطبية التي يتوفر عليها الفاعل

المدني تجعلهما متساويين في نفس الفعل(كما سيتم تفصيله في وثيقة مستقلة)،....فكيف يعقل بالرئيس الجهوي لمؤسسة دستورية تدعي حماية حقوق الانسان ان يتورط في الضرب والجرح والتسبب بكسر قدم غريمه ، و أن يحاول استغلال صفته للإضرار بشخص .وكيف وصل الامر به الى اللجوء الى العنف الجسدي ومن مهامه نبذ العنف بشتى أشكاله ،و تشجيع الافراد على اللجوء الى الاليات القضائية لنيل حقوقهم"؟،

ان الهيئة الوطنية لحقوق الانسان ،واذ تعبر عن أسفها الشديد لما آلت اليه الامور داخل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون بفعل هذه الاختلالات ،والتي لاترقى الى المكانة المرموقة التي وصل اليها المجلس الوطني لحقوق الانسان ،ولا تتوافق مع الاشادات الدولية التي شجعت انشاءها بالصحراء والتي كانت تنتظر منها أن توقف نزيف التقارير الدولية السلبية عن اوضاع حقوق الانسان بالصحراء،وتوصل الى الشعور بالإحباط كل من راهن عليها ،بسبب ممارسات رئيسها الذي أصبح يدعي في كل مرة بانه محمي من جهات نافذة ،تباركه بتقارير إيجابية في مس آخر بالاستقلالية المفروض توفرها في رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان،وتعلن ما يلي:

1. ادانتها بأشد العبارات محاولة رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان استغلال صفته الحقوقية للزج بشخص في السجن ،والذي يضرب هذه المؤسسة الحقوقية الوطنية في العمق ،ويسبب لها جرحا لن يندمل بسبب تنكره للقيم الحقوقية التي تفرض عليه نبذ العنف والكراهية والانتقام.
2. دعوة رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان الى فتح تحقيق في مجالات صرف المبالغ الهائلة للجنة الجهوية لحقوق الانسان ،والتي هي أموال الشعب ،وتقييم مدى موافقتها لأهداف المجلس الوطني لحقوق الانسان، وإشراف الاليات المركزية للمجلس على دراسة طلبات المنح.
3. الكشف عن مآل مئات الملفات الحقوقية التي تمت احالتها على اللجنة وتم اقبارها على مرآى ومسمع من ذوي الحقوق،ودعوة أصحابها الى احالتها على الهيئة الوطنية لحقوق الانسان بعد فشل اللجنة في المعالجة.
4. مقاطعة رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بصفته لفشله في مهامه ،و لإخلاله بالقيم السامية لحقوق الانسان ،ودعوته الى الاستقالة.
5. اعتبار هذا البيان نهاية مرحلة تقدير الموقف المعلن عنه بتاريخ **16 أبريل 2015** ،**وابقاء الأمر قيد النظر**.

ان الهيئة الوطنية لحقوق الانسان ،وقد رسمت مسارها كمنظمة وطنية مستقلة غير حكومية ، فهي معنية بالدفاع عن مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الانسان والحفاظ على مكانتها ومساعدتها والتعاون معها في سبيل القيام بمهامها المتجلية في حماية حقوق الانسان والنهوض بها.ولن تسمح بتحويلها الى مجرد جسد بدون روح، تغدق فيها الاموال لشراء الذمم وتكوين دوائر من المقربين والتضحية بالمناضلين،وتميع فيها المرجعية الحقوقية ،بأنشطة ذات طابع احتفالي والترويج لها بتقنية "السيلفي" ...ولن يعود ،والحالة هاته،مستغربا بعد اليوم ان نسمع ان رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان يشرف على مسابقة "أحسن جمل" أو "أكبر وجبة كسكس".انتهى البيان.

http://achwakaa.ma/m/news3370.html

المغرب بعيون كاطالونية.. بلد مستقر ومؤثر في المنطقة الاورو–متوسطية (شهادات)

برشلونة 23 يوليوز 2015 / ومع/ الواقع ، أن المواطن العادي في جهة كاطالونيا الواقعة شمال شرق إسبانيا ، لا يعرف الشئ الكثير عن المغرب رغم احتكاكه اليومي بأفراد الجالية المغربية ، المعروفين بكدهم وكفاحهم من أجل لقمة العيش واندماجهم في المجتمع المحلي لكن دون التخلي عن هويتهم.

بالفعل ، كل ما يعرفه غالبية الكاطالونيين أن المغربي الوافد عامل مجد ومتشبث وفخور بانتمائه .

لكن بالمقابل ، هناك فئة من الكاطلان قد تفاجئك بالمعلومات التي تتوفر عليها حول تاريخ وحاضر ونظام المغرب ، وهي غالبا مشكلة من المقاولين والأساتذة الجامعيين والمثقفين بشكل عام.

تقول مانويلا (ب . س) ، وهي خبيرة في الشؤون الدينية ، إنها دعيت مؤخرا إلى فطور جماعي بمناسبة شهر رمضان بأحد المراكز الإسلامية بضواحي مدينة خيرونا (شمال) ، ولاحظت أن لباسها الأوربي لم يشكل أي عائق أمام حضورها ، مما يبرز برأيها الاعتدال الذي يميز ممارسة أفراد الشعب المغربي لشعائرهم الدينية.

وأوضحت مانويلا أنها سبق أن زارت المغرب في إطار وفد رسمي من إدارة الشؤون الدينية في كاطالونيا حيث لاحظت الاعتدال الذي يميز الشأن الديني المغربي مبدية إعجابها بطريقة تكوين الأئمة والمرشدين الدينيين ، واقتسام هذه التجربة مع بلدان أخرى مثل مالي وغينيا وتونس.

وأشارت إلى أن النهج الديني المغربي مكن من مقاومة التطرف بكافة أشكاله، مضيفة أنه يتعين على البلدان الأوروبية التي تضم جاليات مسلمة فوق أراضيها، الاستفادة من التجربة الدينية المغربية من أجل مقاومة انتشار ظاهرة التطرف الديني والإرهاب.

ويعتبر المغرب ، حسب العديد من الملاحظين الموضوعيين ، نموذجا رائدا في التعايش الديني وكذا في الاستقرار المذهبي والروحي الذي يبوئه مكانة مرموقة عربيا وإسلاميا وعالميا.

ويستمد المغرب هذه المكانة الدينية والحضارية من مؤسسة إمارة المؤمنين التي طالما نجحت في تجسيد ذلك التوازن الدقيق والصعب في النهج والسلوك السياسي، والجمع بين منافع الحداثة والفكر الديمقراطي و الخصوصية الحضارية والدينية الوطنية بدون المرور بوساطة التجارب المشرقية ووصايتها، وذلك من خلال النهل من التجارب الدينية المغربية العريقة التي تعكس السلوك الاجتهادي للمدرسة المغربية العريقة بدون استنساخ لمذهب خارجي .

أما رودريغيث (م . ج) ، أستاذ مادة التاريخ بعدد من الجامعات الكاطالونية ، فيعتبر أن النظام السياسي المغربي الذي نجح في تطوير آلياته الديمقراطية خاصة منذ اعتماد دستور 2011 ، مع حفاظه على أصالته وتقاليده المستمدة من الدين الإسلامي ، هو سر الاستقرار العام الذي ينعم به ضمن محيط متوتر و قابل للانفجار في أي وقت. وقال رودريغيث ، وهو خبير في شؤون بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ، إن ما يميز الدولة المغربية هي سعيها المستمر والدائم إلى تجديد نفسها منذ استقلالها عن الاستعمارين الاسباني والفرنسي، مشيرا إلى أنه بعد تولي صاحب الجلالة الملك محمد السادس مقاليد السلطة، شهد المغرب تطورا ملحوظا وسريعا سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو المؤسساتية.
واعتبر أن "إمارة المؤمنين"، هي أحد أسرار استمرارية النظام المغربي ونجاحه في استتباب الأمن والطمأنينة والاستقرار في ربوع البلاد.

أما كلوديا (ن ك) الفاعلة في المجال الحقوقي ، فأعربت عن تقديرها للمنجزات التي حققها المغرب في مجال احترام وإعمال حقوق الإنسان، مذكرة بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد مؤسسة حقوقية رائدة على مستوى البلدان العربية والإسلامية وغيرها.

وقالت إن ما تم تحقيقه في المغرب يعد مفخرة لهذا البلد خاصة وأن جميع المكتسبات الحقوقية تأتي في ظروف جد معقدة تشهد انتشارا للتطرف والإرهاب وتهديد السلام العالمي.

ويعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة تسهر على مراقبة حقوق الانسان على المستويين الوطني والجهوي، ورصد الانتهاكات، مع إمكانية إجراء التحقيقات اللازمة ، وإعداد تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد والتحقيقات ورفعها إلى الجهات المختصة .

وأضافت أن المرأة المغربية حققت بدورها مكتسبات قل نظيرها في البلدان العربية والإسلامية حيث أصبحت تتبوأ مكانة متميزة في جميع مناحي الحياة خاصة منذ اعتماد " مدونة الأسرة" التي شكلت قفزة نوعية لنساء المغرب.

وحسب سانتو إيغواري رجل الأعمال الذي يزور المغرب أكثر من عشر مرات في السنة ، في إطار زيارات عمل ، فعبر عن اندهاشه للتطور الكبير الذي عرفه المغرب في السنوات الأخيرة حيث أصبح يتوفر على قطاع صناعي ديناميكي ، وفلاحة حديثة ، فضلا عن قطاع خدماتي متميز مقارنة ببلدان الجوار وغيرها.

كما أشار إلى البنيات التحتية الحديثة التي يتوفر عليها المغرب والتي تسهل الاستثمار فضلا عن القوانين المنظمة لعالم الأعمال التي عرفت بدورها تغييرات إيجابية خلال السنوات الأخيرة.

ولاحظ أن المغرب أصبح بلدا مؤثرا في المنطقة الاورو–متوسطية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، مشيرا إلى أن الاتحاد الاوروبي وبلدان المنطقة باتوا يقدرون عاليا جدية المغرب والتزامه بمنظومات القانون والعلاقات الدولية مما يجعلهم يقبلون على عقد شراكات واتفاقيات معه في جميع المجالات.

وخلص إلى أن المغرب يعد من بين البلدان الصاعدة المؤهلة لتحقيق طفرة اقتصادية مهمة خلال السنوات المقبلة بفضل وضوح رؤية طبقتها السياسية ودينامية شعبها. د/خ ش/ع ق

ومع 230850 جمت يول 2015

Parler des libertés individuelles dans les mosquées? Les parlementaires se moquent

21 juillet
16:342015
Par Yassine Majdi,Mohamed Etayea

Khadija Rouissi, Nouzha Skalli et Hasna Abouzaid ont critiqué l'action gouvernementale dans le domaine des libertés individuelles.
Le ministre de la Justice était présent, le 21 juillet, au parlement à l' occasion de la session hebdomadaire de questions orales qui était placée sous le thème des libertés individuelles. Des libertés qui n'ont connu « aucun recul » selon le ministre qui a affirmé que leurs récentes violations « sont des cas particuliers qui ne représentent en aucun cas une généralité ». Une réponse qui a suscité de vives réactions chez trois femmes parlementaires faisant partie de la majorité et de l'opposition.
Le PJD, l'origine du mal ?

La première d'entre elles, Khadija Rouissi, a déclaré qu' « Abdelilah Benkirane devait présenter des excuses pour ses agissements et ceux du gouvernement » qui ont, selon elle déteint, sur le respect des libertés individuelles. À titre d'exemple, elle a mentionné l'intervention du chef du gouvernement lors d'un forum du CNDH durant lequel il a défendu le crime d'honneur commis en cas d'adultère. Autre exemple mentionné par la représentante du PAM, le renvoi du parlement d'une journaliste de Assima Post par l'ancien ministre Habib Choubani, car elle portait une robe qu'il jugeait comme étant « trop courte ».

L'ancienne ministre de la Femme, Nouzha Skalli, était la seconde députée à réagir aux propos du ministre de la Justice. La représentante du PPS, qui fait partie de la majorité gouvernementale, s'est montrée plus tempérée que Khadija Rouissi. Durant son intervention elle a appelé le ministre de la Justice et celui des Habous, Ahmed Toufik, à déclarer de manière claire que les Marocains sont libres de s'habiller comme bon leur semble. Un appel auquel le ministre de la Justice a répondu en déclarant que l'habillement ne devait pas être un objet de « provocation ». L'ancienne ministre a également suggéré la mise en place d'une campagne de sensibilisation aux libertés individuelles dans les mosquées. Une proposition qui a (malheureusement) fait l'objet de moqueries au parlement.
La dernière personne à avoir réagi aux propos de Mustapha Ramid est la députée de l'USFP, Hasna Abouzaid. Lors de son intervention, la représentante du parti de la rose a déclaré que le gouvernement n'avait pas une véritable volonté de défendre les libertés individuelles. La parlementaire estime que le gouvernement s'est contenté de réagir aux récentes polémiques sans chercher à défendre les libertés.

http://telquel.ma/2015/07/21/parlement-trois-femmes-fustigent-gouvernement-au-sujet-libertes-individuelles_1456639

Chambre des conseillers : débat autour du rapport du CNDH au titre de l'année 2014

Rabat, 22 juil. 2015 (MAP) - La Chambre des conseillers a tenu, mercredi, sous la présidence de son président, Mohamed Cheikh Biadillah, un débat public autour du rapport du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) au titre de l'année 2014, conformément aux dispositions de l'article 160 de la Constitution.

Les groupes de la majorité et de l'opposition, ainsi que les ministres dont les départements sont concernés par les recommandations du rapport ont relevé l'importance de ce débat, le premier du genre, mettant en relief les efforts déployés par le Conseil pour promouvoir et protéger les droits de l'Homme au Maroc.

Les groupes de l'opposition à la Chambre des Conseillers ont ainsi relevé l'importance et l'intérêt qu'ils ont accordés au rapport du CNDH, eu égard à la place centrale qu'occupent les droits de l'Homme dans leurs programmes et activités.

Les intervenants au nom de ces groupes se sont arrêtés sur le degré d'interaction des départements ministériels concernés par les recommandations du rapport, soulignant que le gouvernement est appelé à mettre en œuvre ces recommandations et à accélérer la cadence de l'adoption des lois dans l'horizon de compléter le système national des droits de l'Homme et assurer sa conformité avec le système international des droits de l'Homme.

Dans ce cadre, ils ont mis l'accent sur des recommandations relatives notamment à l'égalité, l'activation des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), la peine de mort, la lutte contre la violence à l'égard des femmes et les droits des couches vulnérables, le droit de création d'associations, le droit de manifestation pacifique, la prévention contre la torture, le droit à la santé, l'enseignement, le logement et l'emploi.

Les intervenants ont souligné leur approbation des recommandations du rapport du CNDH, notamment la protection des droits des personnes en situation de handicap, l'institutionnalisation de la démocratie participative, la révision de la loi relative à l'observation des élections, l'adoption de la loi relative au droit d'accès à l'information, la participation à l'opération de vote aux élections en utilisant uniquement la carte d'identité nationale et l'adoption d'un cadre juridique organisant les établissements hospitaliers psychiatriques.

Ainsi, ils ont appelé le gouvernement à activer ces recommandations pour hisser le niveau des droits de l'Homme au Maroc.

Pour leur part, les intervenants de groupes de la majorité (le groupe haraki et le groupe du Rassemblement national des indépendants) ont noté que la création du CNDH est une avancée très

importante, eu égard à la place qu'occupe le Conseil au niveau régional et international.

Ils ont considéré que l'importance de ce rapport réside dans la qualité de ses observations et recommandations qui participeront certainement à corriger certaines disfonctionnements relevées en matière des droits de l'Homme, relatives notamment aux aspects sanitaire et de restauration au sein des prisons. Ils ont estimé à ce propos que les recommandations du CNDH constituent une plate-forme devant être adoptée pour la mise en place d'une politique intégrée dans le cadre de la loi pénale marocaine.

C'est aussi une plate forme solide pour l'ouverture d'un dialogue national autour de plusieurs questions décisives, à l'image de la peine de mort et des droits de la femme, ont-ils relevé, affirmant que le Maroc a réussi à mettre le système des droits de l'homme sur la bonne voie.

Pour leur part, les ministres dont les départements sont concernés par les recommandations du CNDH (ministère de la justice et des libertés, le ministère de l'Intérieur, le ministère chargé des marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, le ministère de la santé, le ministère de la communication, le ministère de la solidarité, de la femme et du développement social, le ministère de l'emploi et des affaires sociales et le ministère chargé des relations avec le parlement) ont affirmé l'interaction positive de leur département respectif avec les recommandations contenues dans le rapport du CNDH.

Ils ont assuré que le gouvernement qui s'attèlera à la mise en oeuvre des recommandations du CNDH, a veillé à intégrer les droits de l'Homme dans les politiques publiques, outre les chantiers législatifs qu'il a lancés, notamment le projet de loi pénale.

Le gouvernement envisage aussi de déposer à nouveau le projet du Plan national de démocratie et des droits de l'Homme, autant qu'il veillera à assurer le bon déroulement des prochaines échéances électorales, ont-ils affirmé.

Ils ont aussi affirmé que le Maroc est engagé dans une politique globale relative aux questions d'immigration, suivant une approche humanitaire, ajoutant que le gouvernement veillera à élargir le champs des libertés de la presse et de la communication.

Le président du CNDH, Driss El Yazami, avait présenté, pour la première fois le 16 juin 2014, le rapport du Conseil devant les deux chambres du parlement. (MAP)- MM/LC---TRA.

MAP 222246 GMT jui 2015

مجلس المستشارين يناقش تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2014

الرباط/22 يوليوز 2015/ومع/ عقد مجلس المستشارين، اليوم الأربعاء، برئاسة رئيسه السيد محمد الشيخ بيد الله، جلسة عمومية خصصت لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2014، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

وأكدت فرق المعارضة والأغلبية بمجلس المستشارين وكذا الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في التقرير خلال هذه الجلسة، التي حضرها، بالخصوص، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي، الأهمية القصوى التي يكتسيها عقد الجلسة باعتبارها الأولى من نوعها التي تناقش تقريرا سنويا للمجلس، منوهين بهذه المبادرة وبالجهود التي يبذلها المجلس لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب.

وأكدت مداخلات فرق المعارضة بمجلس المستشارين (فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فريق الاتحاد الدستوري، الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، الفريق الاشتراكي)، الأهمية والعناية اللتين أولتهما لتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بالنظر للمكانة المركزية التي تحتلها منظومة حقوق الإنسان ضمن برامجها وأنشطتها.

وتوقف المتدخلون باسم هذه الفرق عند مدى تفاعل القطاعات الوزارية المعنية مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرين أن الحكومة مدعوة إلى أجرأة هذه التوصيات وتسريع وتيرة إصدار عدد من القوانين في أفق استكمال المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، وملاءمتها مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان.

وأشاروا، في هذا الصدد، إلى توصيات تتعلق بعدد من القضايا، من قبيل تلك المتعلقة بالمساواة والمناصفة، وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وعقوبة الإعدام، ومحاربة العنف ضد المرأة، وحقوق الفئات في وضعية هشاشة (الأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرون واللاجئون ...)، والحق في تكوين الجمعيات، والتجمعات العمومية، والاحتجاج السلمي، والاتجار بالبشر، والوقاية من التعذيب، والحق في الصحة والتعليم والسكن والتشغيل والحقوق الثقافية، وغيرها من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأعربوا عن مشاطرتهم للعديد من التوصيات التي وردت في تقرير المجلس، من قبيل توفير الحماية للأشخاص في وضعية إعاقة، ومأسسة الديمقراطية التشاركية، ومراجعة القانون المتعلق بملاحظة الانتخابات، وإخراج القانون الخاص بالحصول على المعلومة، والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية باستعمال بطاقة التعريف الوطنية، والقانون المنظم لمؤسسات الأمراض العقلية والنفسية، داعين الحكومة إلى الإسراع في تفعيل هذه التوصيات للارتقاء أكثر بالوضع الحقوقي بالمغرب.

من جهتهما، أجمع متدخلان من فرق الأغلبية (الفريق الحركي، فريق التجمع الوطني للأحرار) على أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد في حد ذاته مكسبا هاما، بالنظر للاختصاصات التي أسندت إليه، والمكانة المرموقة التي أصبح يحتلها على الصعيدين الإقليمي والدولي، لما يضطلع به من أدوار حاسمة في الارتقاء بمنظومة حقوق الإنسان الوطنية.
واعتبرا أن أهمية تقرير المجلس تكمن في نوعية ما تضمنه من ملاحظات وتوصيات "تساهم في تصحيح بعض الاختلالات المرتبطة بحقوق الإنسان"، مثل بعض الاختلالات المرتبطة أساسا بالجانب الصحي والتغذية داخل بعض السجون، مبرزين أن توصيات المجلس تمثل أرضية يمكن اعتمادها لوضع سياسة مندمجة في إطار القانون الجنائي المغربي.

وأضافا أن تقرير المجلس يمثل، أيضا، أرضية صلبة لفتح نقاش وطني حول عدد من القضايا الحاسمة، مثل عقوبة الإعدام، وحقوق المرأة، مؤكدين أن المغرب نجح في وضع منظومته الحقوقية على مسارها الصحيح.

من جانبهم، أجمع الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان (وزارة العدل والحريات، وزارة الداخلية، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وزارة الصحة، وزارة الإعلام والاتصال، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان)، تفاعل هذه القطاعات، بشكل إيجابي، مع توصيات التقرير، وأخذها بعين الاعتبار ومشاطرتها للعديد منها.

وأكدوا أن الحكومة حريصة على تفعيل التوصيات الواردة في تقرير المجلس، وأن قطاعاتهم تبذل قصارى جهودها لإخراج القوانين المتعلقة بهذه التوصيات إلى حيز الوجود في أسرع وقت ممكن، إلى جانب تلك التي تمت المصادقة عليها من طرف مجلس الحكومة والبرلمان، أو تلك التي في طور الإعداد، والتي يوجد عدد منها في مراحله النهائية.

وأضافوا أن الحكومة حرصت، أيضا، على إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية، فضلا عن إطلاقها العديد من الأوراش التشريعية، وفي مقدمتها مشروع القانون الجنائي، واعتزامها إعادة طرح مشروع الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أنها حريصة على ضمان إجراء الاستحقاقات الانتخابية المقبلة بالجدية المطلوبة، مؤكدين، كذلك، أن المغرب عازم على المضي في سياسته المتعلقة بالهجرة وفق مقاربة إنسانية وحقوقية، بالإضافة إلى وضع مخطط وطني للتكفل بالأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية ونفسية، وكذا حرص الحكومة على توسيع مجال حرية الإعلام والصحافة، فضلا عن إدخال التعديلات الضرورية على عدد من مشاريع القوانين أخذا بعين الاعتبار توصيات المجلس وملاحظاته.

يذكر أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، كان قدم، ولأول مرة، يوم 16 يونيو 2014، تقرير المجلس أمام البرلمان بغرفتيه (مجلسا النواب والمستشارين).

ر/ع ع/

دك

اليزمي: المغرب من الدول القليلة التي دسترت مراقبة الانتخابات

23/07/2015-محمد الغازيعلى الساعة | 09:30

© حقوق النشر : Le360قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المغرب يعتبر من الدول القليلة التي نصت على الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات في دستورها، مبرزا أنه من ضمن الدول الخمس التي تعمل بهذه الآلية، إلى جانب كل من الصومال، وكينيا، والمكسيك، وجزر الفيتشي.

وأضاف اليزمي خلال كلمته في افتتاح الدورة التكوينية لفائدة الملاحظين الوطنيين المقترحين من لدن الهيئات المعتمدة للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات المحلية والجماعية المقبلة، التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ابتداء من اليوم إلى غاية الرابع من شهر غشت المقبل بمدينة تمارة، أن المشرع المغربي اختار دسترة الملاحظة الانتخابية كمكون أساسي لمبادئ القانون الدستوري للانتخابات التي تم التنصيص عليها في الفصل 11 من الدستور.

وفي السياق ذاته، أبرز أن هذا الخيار "يظهر الأهمية الفائقة التي أعطاها المشرع الدستوري المغربي للملاحظة المستقلة للانتخابات، كشكل من أشكال المشاركة المواطنة، وكمساهم في تعزيز ثقة المواطنات والمواطنين في المسلسل الانتخابي، "حيث تتكامل في حدود اختصاص ومهام كل طرف أدوار كل من السلطات العمومية الملزمة دستوريا بالحياد التام إزاء المترشحين، وبعدم التمييز فيما بينهم، ودور ممثليهم في تتبع العملية الانتخابية، ودر الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، ودور قاضي المنازعات الانتخابية، في تعزيز شفافية العملية الانتخابية ككل.

http://www.le360.ma/ar/politique/55051

الشروع في اختيار ملاحظي الانتخابات

المصدر: | 22 يوليو 2015 | الأولى, جهات |

مطالبون بعدم التدخل في سير العمليات الانتخابية واحترام سرية التصويت

لم ينتظر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الحسم في احتمال تأجيل الانتخابات الذي تروج له الأحزاب،

وأعلن شروع اللجنة الخاصة باعتماد ملاحظي الانتخابات، في تلقي طلبات الهيآت التي تريد القيام بمراقبة العمليات الانتخابية.

وحدد المجلس، الذي يترأسه إدريس اليزمي، للهيآت الحقوقية وتنظيمات المجتمع المدني، التي تشارك عادة في مراقبة الانتخابات، 30 يوليوز الجاري، آخر أجل لاستلام طلباتها، معلنا أن الكشف عن أسماء المراقبين والهيآت المعتمدة، سيكون في أجل أقصاه 10 غشت المقبل.

وسيقوم المراقبون الذين سيتم اعتمادهم، بملاحظة انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر المقبل، وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر يوم 17 شتنبر وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر المقبل. وكشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، يترأسها إدريس اليزمي، رئيس المجلس، ويتولى كتابتها العامة، محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارات العدل والحريات، والداخلية، والشؤون الخارجية والتعاون، والاتصال.

وينضاف إلى ممثلي الحكومة، ممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛ وممثل عن الهيأة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني، ممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وفتح المجلس، باب الترشيح أمام "جمعيات المجتمع المدني الفاعلة المشهود لها بالعمل الجاد في مجال حقوق الإنسان ونشر قيم المواطنة والديمقراطية، المؤسسة بصفة قانونية والمسيرة وفق أنظمتها الأساسية" و"المنظمات غير الحكومية الأجنبية المؤسسة بصفة قانونية طبقا لتشريعاتها الوطنية والمشهود لها بالاستقلالية والموضوعية والمهتمة بمجال ملاحظة الانتخابات".

واشترط المجلس، على تلك المنظمات، أن تملأ استمارات إلكترونية وتتقدم بالوثائق المطلوبة، كما حددت لها الشروط الواجب توفرها للقيام بملاحظ الانتخابات، في أن الملاحظين والملاحظات المقترحين، يتوجب ألا يكونوا مترشحين في أي دائرة من الدوائر الانتخابية برسم الانتخابات الجاري تنظيمها، وأن يكونوا مسجلين في اللـوائـح الانتخابية.

وأعلن المجلس أن من حق ملاحظي الانتخابات، التنقل بسائر أرجاء التراب الوطني، للقيام بمهام ملاحظة الانتخابات التي اعتمدوا من أجلها والحصول على المعلومات المتعلقة بسير العمليات الانتخابية، وإمكانية إجراء لقاءات أو مقابلات مع المتدخلين فيها. وأقر المجلس أن الملاحظين، يحق لهم حضور التظاهرات والتجمعات العمومية المنظمة في إطار الحملات الانتخابية، وولوج مكاتب التصويت ومكاتب التصويت المركزية ولجان الإحصاء، للقيام بمهام الملاحظة والتتبع لعملية الاقتراع وفرز الأصوات والإعلان عن النتائج، وكذلك التواصل مع مختلف وسائل الإعلام العمومية والخاصة بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع.

وأعلن المجلس أن الملاحظين، ملزمون باحترام سيادة الدولة ومؤسساتها وسلطاتها والقوانين والأنظمة الجاري بها العمل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعدم الإخلال بالنظام داخل مكاتب التصويت موضوع عملية الملاحظة، واحترام النظام العام أثناء التجمعات والتظاهرات العمومية المنظمة بمناسبة الحملات الانتخابية، والإدلاء ببطاقة الاعتماد للسلطات العمومية ولرؤساء مكاتب التصويت، كلما طلب منهم ذلك وحمل الشارة التي تعدها اللجنة بغاية التعريف بهوياتهم.

ولم يخف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمله أن يتحلى الملاحظون المعتمدون، بمقتضيات القانون، حول الموضوعية والاستقلالية والنزاهة والحياد والتجرد وعدم التحيز في تتبع سير العمليات الانتخابية وتقييم نتائجها، وعدم التدخل في سير العمليات الانتخابية واحترام سرية التصويت.

ونبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى أن الملاحظين ممنوعون من التأثير على حرية الاختيار عند الناخبين، وعدم إصدار بيان أو بلاغ أو تعليق أو تصريح لوسائل الإعلام المكتوبة أو السمعية أو البصرية أو الإلكترونية قبل انتهاء العمليات الانتخابية، وقبل إعلان النتائج النهائية العامة للاقتراع.

محمد خيي

http://www.marocpress.com/assabah/article-570652.html

Des sessions de formation pour les observateurs des élections de 2015

Quid
23/07/2015 12:00
Quelque 1.250 observateurs devraient bénéficier de ces cessions de formation organisées sous forme de modules de 2 jours
Dans le cadre de la préparation de l'opération d'observation des élections de 2015, cinq sessions de formation sont assurées pour les observateurs de cette échéance électorale.
Présidée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections précise que cette formation, programmée sous forme de modules de deux jours par session, a pour objectif général de renforcer les compétences des participants en matière d'observation neutre et indépendante des élections, et vise plus spécifiquement à permettre aux participants d'acquérir les connaissances juridiques et les aptitudes méthodologiques nécessaires (standards internationaux, cadre constitutionnel et législatif national, déontologie de l'observation électorale) ainsi que les méthodes et les techniques d'observation neutre et indépendante des élections.
Ainsi, ce sont quelque 1.250 observateurs qui devraient bénéficier de ces cessions de formation. Les travaux de la première session de ce programme de formation, prévue les 22 et 23 juillet à Témara, se dérouleront sous forme de sessions plénières et d'ateliers axés notamment sur les cadres juridiques de l'élection des membres des conseils des régions et des communes, des conseils préfectoraux et provinciaux et des membres de la Chambre des conseillers.
Des ateliers interactifs, des jeux de rôle, des simulations et des exercices pratiques marqueront cette formation qui connaîtra aussi des présentations sur le cadre constitutionnel et juridique de l'observation neutre e indépendante des élections, la Charte de l'observation, les méthodes d'observation des élections et l'observation des élections et la dimension-genre.

http://www.quid.ma/politique/des-sessions-de-formation-pour-les-observateurs-des-elections-de-2015/

مجلس المستشارين يناقش تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2014

عقد مجلس المستشارين، يوم الأربعاء، برئاسة رئيسه السيد محمد الشيخ بيد الله، جلسة عمومية خصصت لمناقشة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2014، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 160 من الدستور.

وأكدت فرق المعارضة والأغلبية بمجلس المستشارين وكذا الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في التقرير خلال هذه الجلسة، التي حضرها، بالخصوص، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي، الأهمية القصوى التي يكتسيها عقد الجلسة باعتبارها الأولى من نوعها التي تناقش تقريرا سنويا للمجلس، منوهين بهذه المبادرة وبالجهود التي يبذلها المجلس لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب.

وأكدت مداخلات فرق المعارضة بمجلس المستشارين (فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فريق الاتحاد الدستوري، الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، الفريق الاشتراكي)، الأهمية والعناية اللتين أولتهما لتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بالنظر للمكانة المركزية التي تحتلها منظومة حقوق الإنسان ضمن برامجها وأنشطتها.

وتوقف المتدخلون باسم هذه الفرق عند مدى تفاعل القطاعات الوزارية المعنية مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرين أن الحكومة مدعوة إلى أجرأة هذه التوصيات وتسريع وتيرة إصدار عدد من القوانين في أفق استكمال المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، وملاءمتها مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان.

وأشاروا، في هذا الصدد، إلى توصيات تتعلق بعدد من القضايا، من قبيل تلك المتعلقة بالمساواة والمناصفة، وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وعقوبة الإعدام، ومحاربة العنف ضد المرأة، وحقوق الفئات في وضعية هشاشة (الأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرون واللاجئون ...)، والحق في تكوين الجمعيات، والتجمعات العمومية، والاحتجاج السلمي، والاتجار بالبشر، والوقاية من التعذيب، والحق في الصحة والتعليم والسكن والتشغيل والحقوق الثقافية، وغيرها من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأعربوا عن مشاطرتهم للعديد من التوصيات التي وردت في تقرير المجلس، من قبيل توفير الحماية للأشخاص في وضعية إعاقة، ومأسسة الديمقراطية التشاركية، ومراجعة القانون المتعلق بملاحظة الانتخابات، وإخراج القانون الخاص بالحصول على المعلومة، والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية باستعمال بطاقة التعريف الوطنية، والقانون المنظم لمؤسسات الأمراض العقلية والنفسية، داعين الحكومة إلى الإسراع في تفعيل هذه التوصيات للارتقاء أكثر بالوضع الحقوقي بالمغرب.

من جهتهما، أجمع متدخلان من فرق الأغلبية (الفريق الحركي، فريق التجمع الوطني للأحرار) على أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد في حد ذاته مكسبا هاما، بالنظر للاختصاصات التي أسندت إليه، والمكانة المرموقة التي أصبح يحتلها على الصعيدين الإقليمي والدولي، لما يضطلع به من أدوار حاسمة في الارتقاء بمنظومة حقوق الإنسان الوطنية.

واعتبرا أن أهمية تقرير المجلس تكمن في نوعية ما تضمنه من ملاحظات وتوصيات "تساهم في تصحيح بعض الاختلالات المرتبطة بحقوق الإنسان"، مثل بعض الاختلالات المرتبطة أساسا بالجانب الصحي والتغذية داخل بعض السجون، مبرزين أن توصيات المجلس تمثل أرضية يمكن اعتمادها لوضع سياسة مندمجة في إطار القانون الجنائي المغربي.

وأضافا أن تقرير المجلس يمثل، أيضا، أرضية صلبة لفتح نقاش وطني حول عدد من القضايا الحاسمة، مثل عقوبة الإعدام، وحقوق المرأة، مؤكدين أن المغرب نجح في وضع منظومته الحقوقية على مسارها الصحيح.

من جانبهم، أجمع الوزراء المعنية قطاعاتهم بالتوصيات الواردة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان (وزارة العدل والحريات، وزارة الداخلية، الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وزارة الصحة، وزارة الإعلام والاتصال، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان)، تفاعل هذه القطاعات، بشكل إيجابي، مع توصيات التقرير، وأخذها بعين الاعتبار ومشاطرتها للعديد منها.

وأكدوا أن الحكومة حريصة على تفعيل التوصيات الواردة في تقرير المجلس، وأن قطاعاتهم تبذل قصارى جهودها لإخراج القوانين المتعلقة بهذه

التوصيات إلى حيز الوجود في أسرع وقت ممكن، إلى جانب تلك التي تمت المصادقة عليها من طرف مجلس الحكومة والبرلمان، أو تلك التي في طور الإعداد، والتي يوجد عدد منها في مراحله النهائية.

وأضافوا أن الحكومة حرصت، أيضا، على إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية، فضلا عن إطلاقها العديد من الأوراش التشريعية، وفي مقدمتها مشروع القانون الجنائي، واعتزامها إعادة طرح مشروع الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أنها حريصة على ضمان إجراء الاستحقاقات الانتخابية المقبلة بالجدية المطلوبة، مؤكدين، كذلك، أن المغرب عازم على المضي في سياسته المتعلقة بالهجرة وفق مقاربة إنسانية وحقوقية، بالإضافة إلى وضع مخطط وطني للتكفل بالأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية ونفسية، وكذا حرص الحكومة على توسيع مجال حرية الإعلام والصحافة، فضلا عن إدخال التعديلات الضرورية على عدد من مشاريع القوانين أخذا بعين الاعتبار توصيات المجلس وملاحظاته.

يذكر أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، كان قدم، ولأول مرة، يوم 16 يونيو 2014، تقرير المجلس أمام البرلمان بغرفتيه (مجلسا النواب والمستشارين).

(ومع-22/07/2015)

http://www.maroc.ma/ar/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%B1%D8%B3%D9%85-%D8%B3%D9%86%D8%A9-2014/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

Entre ruines et dépotoirs, les cimetières marocains en piteux état

MAROC 23/07/2015

Nabil C.

Photos à l'appui, nos Observateurs à Casablanca et Tanger dénoncent l'abandon généralisé des cimetières au Maroc, dévorés par la végétation ou parfois même devenus des lieux de deal. Ils appellent à la mobilisation pour sauver les tombes de leurs aïeux.

Un rapport rendu en 2012 au ministère de l'Intérieur, cité par plusieurs médias marocains, ne faisait déjà pas de concession sur la situation des cimetières marocains, affirmant que "75 % des cimetières du royaume sont dans un état 'catastrophique' contre 15 % dans un état moyen et 10 % en bon état".
Une autre étude, réalisée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en 2010, tirait un constat similaire, évoquant la saleté et la négligence et "des cas de profanation et de destruction de tombes historiques". Son auteur, Jamal Brami, membre du CNDH, estime par ailleurs que les responsables administratifs et politiques qu'il a sollicités sur les solutions à apporter ne font preuve "d'aucune vision ni globale ni partielle" du problème auquel ils proposent des réponses "éparpillées et floues". Selon ce rapport encore, les cimetières les mieux entretenus sont ceux qui sont gérés par des associations privées, notamment les cimetières juifs et chrétiens.

En décembre 2014, le ministère marocain de l'Intérieur a annoncé que 700 millions de dirhams (environ 65 millions d'euros) seraient consacrés à la réhabilitation de 1 250 cimetières dans 120 communes du royaume d'ici à 2018.
En attendant, nos Observateurs à Casablanca et Tanger décrivent, à l'instar d'autres Marocains sur les forums des médias locaux, l'état de délabrement avancé des cimetières de leurs parents

"L'accès était totalement obstrué par la végétation et j'ai dû renoncer à me recueillir sur la tombe de mon père"
Nabil C.
Nabil est banquier à Casablanca.

Mon père est enterré au cimetière du Chelh à Casablanca depuis quelques années et je me rends annuellement sur sa tombe pour me recueillir. Je mets quelques fleurs, je repeins les inscriptions sur la stèle et je lis un passage du Coran. Ce cimetière était bien entretenu jusqu'à récemment, mais depuis quelques années, il y a une négligence évidente et il se dégrade.

L'an dernier, j'avais déjà eu du mal à accéder à la tombe. Il y avait des herbes hautes, des broussailles qui barraient le chemin, et je m'étais frayé un chemin avec une scie et un couteau. Mais cette année, c'était pire, l'accès était totalement obstrué par la végétation et j'ai dû renoncer. Car en plus c'est dangereux : il y a des serpents et des scorpions qui rodent et on risque de ne pas les voir tellement c'est touffu. Même bien équipé et avec des bottes, je ne me risquerais pas. J'ai donc décidé de prendre des photos pour témoigner.

Photos du cimetière Chelh à Casablanca, rongé par la végétation. Phots prises par notre Observateur.

Ce cimetière est situé à l'ouest de Casablanca, entre les quartiers Oulfa et Sidi el Khadi. C'est une zone qui n'est ni centrale, ni aisée, donc pas des plus visibles, ce qui explique peut-être cette négligence des autorités. Par ailleurs, le cimetière est entouré par un mur, donc si on n'entre pas, on ne voit pas dans quel état il est depuis la route. Cela a d'autres effets négatifs : des gens vont faire leurs besoins en escaladant le mur, puisque personne ne les voit. J'ai aussi entendu que la nuit, c'était un repaire de dealers.

Cet été, des Marocains immigrés en Europe viendront en vacances à Casablanca et j'espère que certains verront l'état du cimetière et le signaleront auprès des autorités. Dans le Coran, il est indiqué que l'on doit bien s'occuper de nos morts, mais franchement, regardez-moi ça ! Ce n'est vraiment pas respectueux.

"Les tombes s'entassent les unes sur les autres"
Seidour Ridouan
Seidour Ridouan, Marocain émigré en Belgique, a lancé une pétition et ungroupe Facebook pour réhabiliter le cimetière Al Moudjahidine de Tanger, où est enterré son père.

J'ai lancé une pétition pour demander que le cimetière Al Moudjahidine de Tanger soit mieux entretenu, parce qu'il est dans un état déplorable. Des tombes sont à l'abandon, effondrées, les inscriptions sont illisibles d'autres sont recouvertes de déchets plastiques.

Mais ce qui m'agace particulièrement, c'est l'anarchie complète qui règne dans la disposition des tombes. J'ai enterré mon père en 2013, et quand j'ai demandé un emplacement, on m'a indiqué qu'il serait placé au fond, dans un coin qui n'est pas desservi par un chemin, car il n'y avait plus de place ailleurs.

Or, quelques temps après, j'ai constaté que parmi les tombes mieux placées, en bord des chemins, il y avait des personnes décédées après lui. Pour moi, c'est la preuve que tout le monde n'est pas traité à la même enseigne. Ça ne m'étonnerait que ces personnes aient eu des responsabilités ou aient été bien placées dans l'administration pour avoir eu droit à des traitements de faveur. Je suis convaincu que si j'avais payé un pot-de-vin, j'aurais pu avoir un meilleur emplacement pour mon père. Car ici, il n'est pas rare que les tombes s'entassent les unes sur les autres : comme certaines stèles ne sont pas entretenues par les familles, notamment les moins aisées qui n'en ont pas les moyens, on n'hésite pas à placer une nouvelle tombe sur les restes d'une ancienne. Je ne sais pas ce qu'il advient du cercueil dans ces cas-là…

Ce cimetière se trouve dans le quartier résidentiel et huppé "California" à Tanger, d'où on a vue sur la mer et l'océan, et où se construisent depuis quelques années de belles villas. Il y a une forte spéculation immobilière. Je soupçonne les autorités de laisser volontairement le cimetière à l'abandon dans l'espoir de le raser un jour pour permettre d'autres constructions. J'espère que ma pétition contribuera à empêcher cela, et que la promesse d'investissement du ministère de l'Intérieur sera tenue.

Contactés par France 24 pour savoir si des mesures étaient envisagées sur les deux cimetières décrits par nos Observateurs, les gouvernorats (willayas) de Casablanca et de Tanger-Tétouan n'ont pas répondu à nos sollicitations. Nous publierions leur réponse si elle nous parvient.

Article écrit en collaboration avec Corentin Bainier (@cbainier), journaliste à France 24.

http://observers.france24.com/fr/20150722-entre-ruines-depotoirs-cimetieres-marocains-piteux-etat